الجزء الثالث.. المشروعات الحكومية والمشروعات السكنية

تقرير "بيتك" عن سوق العقار المحلي للربع الثالث من 2024

توقيع عقدين لإنشاء وإنجاز مركز الإطفاء الشمالي في مشروع مدينة المطلاع

يجري حاليا تقييم عطاءات طرحتها المؤسسة لإقامة أنشطة تجارية في ثلاثة مواقع خدمية مختلفة

أوضح تقرير بيتك عن سوق العقار المحلي للربع الثالث من 2024 ، أن دولة الكويت تسعى لأن تصبح مركزاً مالياً وتجارياً جاذباً للاستثمار، من خلال العديد من المشروعات المطروحة، ومشروعات البنية التحتية التي تنفذها وزارة الأشغال العامة، والمؤسسة العامة للرعاية السكنية بالإضافة إلى البيوت الذكية النموذجية وما يخدمها من مبان عامة وخدمات في عدة مدن منها جابر الأحمد ومدينة المطلاع ومدينة صباح الأحمد، إضافة إلى مشروعات سكنية تنجزها المؤسسة، وفقاً لشروط فنية وضعتها لتنفيذ المدن السكنية الجديدة، تلبي جانب الطلب الذي يتمثل جزء منه في حجم الطلبات السكنية المتراكمة. وقد أصدرت وزارة الدولة لشئون الإسكان اللائحة التنفيذية للقانون 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصادياً، ويحدد القانون أوجه التعاون والشراكة مع القطاع الخاص عبر إطلاق سلسة مشاريع توفر الرعاية السكنية وفق رؤى التنمية.

تواصل المؤسسة العامة للرعاية السكنية تلبية الطلبات الإسكانية القائمة وفق آخر تقرير صادر في يونيو 2024، وتصل الطلبات السكنية القائمة إلى 96.6 ألف طلب وفق هذا التقرير بانخفاض نسبته 1.1% عن نهاية الربع الثاني 2024، فيما ارتفعت بنسبة 6.7% على أساس سنوي، وتمكنت المؤسسة من إنشاء عدد كبير من القسائم السكنية التي صدر لها أذن بناء منها قسائم سلمت بالفعل وأخرى جاهزة للتسليم، كما في مدينة المطلاع التي سلمت فيها المؤسسة اكثر من 27.4 ألف قسيمة إضافة إلى 28.3 ألف قسيمة تعد جاهزة للتسليم، كما سلمت المؤسسة ما يزيد على 3.2 ألف قسيمة في جنوب عبدالله المبارك ونحو 3.3 ألف قسيمة جاهزة للتسليم في المنطقة، إضافة إلى حوالي 1.4 ألف قسيمة سلمت في خيطان بجانب اكثر من 1.4 ألف قسيمة جاهزة للتسليم بالمنطقة.

رسم بياني الطلبات السكنية المتراكمة

توزيع المشاريع السكنية

وتخطط المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتنفيذ 96 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية منها 42 مبنى عام في مدينة المطلاع السكنية و31 مبنى عام تحت التنفيذ في جنوب عبدالله المبارك و16 مبنى عام في شرق صباح الأحمد وغيرها في بعض المناطق الأخرى، كما تواصل جهودها في توزيع المشاريع السكنية في عدة مدن منها مشروع مدينة جنوب سعد العبدالله الذي يضم 24،508 وحدة سكنية تمكنت المؤسسة من توزيع 16،643 وحدة في المشروع وفق آخر تقرير صدر عن المؤسسة.

إضافة إلى جهود المؤسسة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية للمشاريع الإسكانية التي أنهت المؤسسة تنفيذها بالفعل كما في توسعة الوفرة، فيما حققت تقدماً في نسب إنجاز بعض المشاريع بما يفوق النسبة المتعاقد عليها كما في جنوب مدينة صباح الأحمد بنسبة إنجاز 19.2% لمشروعات البنية التحتية، ومشروعات البنية التحتية في مدينة جنوب سعد العبدالله بنسبة إنجاز 2.0% تفوق النسبة التعاقدية لبعض الطرق الرئيسية والمشروعات التحضيرية بالمنطقة. في حين أنها مازالت متأخرة عن نسبة الإنجاز الفعلية في مشروعات أخرى بنسبة إنجاز تصل إلى 90.5% لخدمة نحو 587 بيتاً من مشروع شرق صباح الأحمد وبنسبة إنجاز 84.0% لخدمة 597 بيتاً في نفس المدينة.

تخطط مؤسسة الرعاية السكنية لتنفيذ 96 مبنى من المباني العامة المخطط بناؤها في 7 مدن سكنية

وفق التقرير الشهري وقعت المؤسسة عقدين لإنشاء وإنجاز مركز الإطفاء الشمالي في مشروع مدينة المطلاع، وغيرها من أعمال الطرق وشبكات البنية التحتية في مشروع جنوب صباح الأحمد السكنية. إضافة إلى طرح 3 مناقصات لتوريد وتركيب 10 محطات كهربائية رئيسية و10 محطات تحويل أخرى في مشروع جنوب صباح الأحمد السكنية، ومناقصات إنجاز وصيانة أعمال الطرق والبنية التحتية في 6 مناطق حكومية بمشروع المطلاع.

وتسعى المؤسسة العامة للرعاية السكنية إلى تعظيم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المدن الجديدة التي خططت لإنشائها من خلال اتفاقية وقعتها خلال الربع الثالث 2024 مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ظل استراتيجية دولة الكويت لتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية وإيجاد الفرص وتنويع مصادر الدخل، من خلال مشروعات في مجالات التكنولوجيا والخدمات اللوجستية والصناعية.

تأكيدًا على التوسع القوي للقطاع

"BCG" تتوقع نمو إيرادات قطاع المدفوعات في الكويت إلى 3.18 مليارات دولار في 2028

من المتوقع ارتفاع حجم المعاملات بنسبة 121 % لتصل إلى 2.12 مليار معاملة عام 2028

توقعات بارتفاع إيرادات المدفوعات العالمية من 1.8 تريليون دولار في 2023 إلى 2.3 تريليون عام 2028 بمعدل نمو سنوي مركب 5 %.

توقع تقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG) حول قطاع المدفوعات العالمية لعام 2024، أن يشهد قطاع المدفوعات في دولة الكويت نمواً قويًا، حيث يُتوقع أن تصل إيراداته الإجمالية إلى 3.2 مليار دولار بحلول عام 2028، وذلك على الرغم من تباطؤ نمو القطاع على المستوى العالمي. وأكد التقرير أن الكويت تعمل استراتيجيا على الاستفادة من جهودها في مجال التحول الرقمي والابتكار في التقنيات المالية لترسيخ مكانتها وتعزيز تنافسيتها في هذا المجال ضمن منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.

وسلطت النسخة الـ 22 من التقرير السنوي حول قطاع المدفوعات العالمي لعام 2024، بعنوان "الفرص تُحالف الجراءة"، الضوء على ضرورة التعامل بمرونة مع التوقعات المتغيرة للعملاء في قطاع المدفوعات، ومعالجة الضوابط التنظيمية المتشددة، والاستفادة من التطورات التقنية الهائلة. وأفاد التقرير: "بالرغم من تباطؤ النمو على مستوى العالم، إلا أن التزام دولة الكويت المستمر في الاستثمار في التحول الرقمي يمكنها من اغتنام الفرص المتاحة ضمن القطاع على مستوى منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وتلبية المتطلبات المتزايدة في السوق.

وعلى الصعيد العالمي، يتوقع التقرير أن يتباطأ نمو إيرادات قطاع المدفوعات بشكل كبير، حيث سيصل معدل النمو السنوي المُركب إلى 5 % حتى عام 2028، ليبلغ إجمالي الإيرادات العالمية من المدفوعات نحو 2.3 تريليون دولار. ويُمثل ذلك تراجعاً حاداً عن المعدل السنوي المركب البالغ 9 % الذي لوحظ خلال السنوات الخمس الماضية، والذي ساهم في بلوغ إجمالي الإيرادات العالمية 1.8 تريليون دولار في عام 2023. ومن المتوقع أن تشهد قارتي أميركا الشمالية وأوروبا التباطؤ الأكبر في نمو قطاع المدفوعات، مع نمو الإيرادات السنوية بنسبة 3 % فقط. بينما يتوقع أن تشهد مناطق الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ معدل نمو أعلى، حيث يتوقع أن تشهد منطقة الشرق الأوسط معدل نمو سنوي مركب قدره 7 %، مدفوعاً بتسريع المدفوعات الرقمية في الأسواق الناشئة.

نبيل سعد الله

لوكاس راي

قطاع المدفوعات في الكويت مستعد للتحول الرقمي

أفاد التقرير أن قطاع المدفوعات في دولة الكويت شهد نمواً مستداماً خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت إيراداته من 1.75 مليار دولار في عام 2018 إلى 2.48 مليار دولار في عام 2023، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 7.1 %. ومن المتوقع أن ينمو إجمالي إيرادات القطاع بنسبة إضافية قدرها 28 % لتصل إلى 3.18 مليار دولار بحلول عام 2028.

كما يُتوقع أن يشهد حجم المعاملات في الكويت زيادة كبيرة، من 960 مليون دولار في عام 2023 إلى أكثر من 2.12 مليار دولار بحلول عام 2028، بزيادة قدرها 121 %. وأرجع التقرير هذا النمو السريع إلى الجهود الاستراتيجية التي تبذلها الكويت لتعزيز التحول الرقمي، وزيادة معدلات تبني التقنيات المالية، وإطلاق المبادرات التي تستهدف دعم الشمول المالي.وفي هذا السياق، قال لوكاس راي، المدير المفوض والشريك ورئيس قسم ممارسات المؤسسات المالية بمنطقة الشرق الأوسط بمجموعة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG): إن "قطاع المدفوعات في الكويت بلغ نقطة تحول محورية، حيث يتطلب تحقيق النمو المُستدام تبني نماذج أعمال مرنة وقابلة للتكيف مع المتغيرات والتطورات. ويتوجب على الشركات الكويتية منح الأولوية لتحديث بنيتها التحتية من خلال اعتماد البنية التحتية السحابية المرنة التي تسهم في تخفيض الأعباء التقنية ورفع كفاءة العمليات التشغيلية للحفاظ على القدرة التنافسية

ضمان النجاح المستدام

أوضح تقرير شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، أنه مع إعادة تشكيل المشهد العالمي للمدفوعات من خلال الدور الذي تلعبه تقنيات الذكاء الاصطناعي التوليدي، وتطبيقات المدفوعات الفورية، والعملات الرقمية، فإن قطاع المدفوعات في الكويت يعد مهيئًا لتحقيق تقدم مستمر من خلال ترسيخ الابتكار وتعزيز الاستثمار الاستراتيجي.

وفي تعليقه على التطورات الطموحة في الكويت، قال نبيل سعد الله، المدير المفوض والشريك في شركة بوسطن كونسلتينج جروب (BCG)، إن "التوقعات بزيادة حجم المعاملات في الكويت بنسبة 121 % بحلول عام 2028، تؤكد أن قطاع المدفوعات في الكويت ينطوي على إمكانات ضخمة للتوسع والنمو الأمر الذي يشكل فرصاً كبيرة وتحديات محتملة في الوقت نفسه. داعيًا الشركات إلى التخلي عن الممارسات التشغيلية التقليدية والانتقال إلى البنية التحتية التي تعتمد على واجهات برمجة التطبيقات (API)، مما يسهل عملية التكامل مع المنظومات الرقمية ويرسي الأسس لنمو قابل للتوسع وذو هوامش ربحية عالية

بدأت أعمالها أمس بمشاركة ممثلين عن 70 دولة منها الكويت

انطلاق أعمال الدورة الـ 65 للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري "أونيسترال"

بمشاركة الكويت.. انطلاق أعمال الدورة ال65 للجنة الامم المتحدة للقانون التجاري

مناقشة معاملة الشركات في قضايا الإفلاس عبر الحدود إضافة إلى بحث آليات تتبع الأصول واستردادها

انطلقت أمس الاثنين أعمال الدورة الـ 65 للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "أونسيترال" لمناقشة المستجدات المتعلقة بقانون الإفلاس بمشاركة ممثلين عن 70 من بينها دولة الكويت.

وذكرت الدائرة الإعلامية للأونسيترال في بيان ان الاجتماعات تركز على مناقشة معاملة مجموعات الشركات في إجراءات الإفلاس وقضايا الإفلاس عبر الحدود إضافة إلى بحث آليات تتبع الأصول واستردادها وتطوير مجموعة أدوات لتسريع تتبع الأصول المدنية وتحديد القوانين الواجبة التطبيق في إجراءات الإفلاس.

واضافت ان مناقشات الدورة المستمرة لخمسة أيام ستركز على اقتراح مقدم من وفد أستراليا لإعداد دليل محدث لتنفيذ وتفسير قانون الأونسيترال النموذجي بشأن الإفلاس عبر الحدود.

وتعد "أونيسترال" الهيئة القانونية الأساسية للأمم المتحدة في مجال القانون التجاري الدولي إذ تعمل على إزالة العقبات التي تواجه التجارة الدولية عبر تحديث وتنسيق القوانين وإعداد نصوص قانونية تتعلق بتسوية النزاعات التجارية والتجارة الإلكترونية وحالات التعثر الدولي وبيع البضائع وقانون النقل والمشتريات وتطوير البنية التحتية.

يذكر أن انتخاب الدول الأعضاء في "أونيسترال" يتم من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة بحيث تمثل مناطق جغرافية ونظم اقتصادية وقانونية متنوعة ويتم تجديد نصف الأعضاء كل ثلاث سنوات وتستمر فترة ولاية العضو لمدة ستسنوات.وتشارك دولة الكويت في أعمال الدورة بوفد من إدارة الفتوى و التشريع برئاسة النائب الأول منيرة العبيدي من قطاع التشريع وعضوية النائب الأول فاطمة الرومي من قطاع العقود.